الأمم المتحدة

A/C.3/68/SR.8

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
29 October 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم ، الخميس، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد تافروف . . . . . (بلغاريا)

المحتويات

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

13-50761X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٠.

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/68/128 and A/68/127, A/68/125)

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/68/126)

١ - **السيد بلحاج** (المغرب): أشار إلى وجود نمو يثير القلق بتعلق بمشاركة شبكات الجريمة المنظمة والشبكات الإرهابية في الاتجار بالأسلحة، والمخدرات، والأشخاص في منطقة الساحل والصحراء وساحلها المطل على المحيط الأطلسي، وقال إن حكومة بلده تعتقد أنه ينبغي أن تستند استراتيجيات مكافحة الاتجار في المخدرات والمؤثرات العقلية إلى الحد من الطلب، وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات وتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال استبدال المحاصيل وبرامج التنمية بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب. وأضاف قائلا إن حكومة بلده وضعت إستراتيجية متعددة الأبعاد تشمل تدابير تشريعية ومؤسسية، و أفلحت، من خلال جهودها التي شملت استراتيجيات إنمائية بديلة، وبرامج لاستبدال المحاصيل، وإنفاذ القانون، والوقف المنظم للمخدرات، في أن تخفض بصورة كبيرة من إنتاج القنَّب والاتجار بالمخدرات. وبالرغم من ذلك لا يمكن أن تغدو الجهود الوطنية فعالة إلا بفضل التعاون الإقليمي ودون الإقليمي المنظَّم والمتواصل.

٢ - وأردف قائلا إن حكومة بلده دأبت على مواصلة العمل لتنسيق تشريعاتها مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وخاصة من خلال تعديل قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية لديها. وتتفق قوانين المغرب بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع المعايير الدولية وقد أنشأت حكومة بلده وحدة للمعلومات المالية. ولتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أنشأ المغرب هيئات وطنية مناسبة كما يُزمع استضافة اجتماع إقليمي أفريقي بغية تعزيز عالمية الاتفاقية.

٣ - وأردف قائلا إن المغرب كان من الناحية التاريخية بلدا مضيفا وهو الوقت الحالي بلد منشأ، وعبور ووجهة، ولذا يولي أهمية خاصة لحالة المهاجرين في أراضيه وقد نفَّذ منذ عام ٢٠٠٧، إستراتيجية وطنية شاملة للتصدي للهجرة غير القانونية. وتركز خطة العمل الوطنية التي تمضي في هذا الاتجاه، والتي وُضعت بما يتفق مع الالتزامات الدولية للبلد، وبالتنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين، على حماية حقوق الإنسان للمهاجرين. وفيما يتعلق بالاتجار بالبشر، نُفذت على الصعيد الوطني برامج قطاعية هادفة لمعالجة الأسباب الجذرية لخطورة وضع الفئات الضعيفة واتخاذ تدابير وقائية تركِّز على توعية وكلاء مراقبة الحدود، والمنظمات غير الحكومية الموجودة في الميدان. واستطرد قائلا إن حكومة بلده تدعم مبادرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لبناء القدرة وتبادل الممارسات الجيدة في أفريقيا، كما أنها لا تزال ملتزمة بتعزيز التعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي.

٤ - **السيد راشيانتو** (إندونيسيا): قال إن حكومة بلده ملتزمة باتخاذ تدابير أقوى وتعاون أوثق مع المجتمع الدولي لمكافحة الجرائم الناشئة مثل جرائم الفضاء الحاسوبي، والاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية والمنتجات الحرجية، والجرائم البحرية، بما في ذلك ممارسات الصيد غير القانونية. وأضاف قائلا إن حكومة بلده تولي أولوية عليا لمكافحة الفساد ونفذت تدابير وقائية وقانونية مهمة بما في ذلك إنشاء لجنة وطنية لإجراء محاكمات في القضايا الرئيسية وأطلقت استراتيجيات وطنية طويلة ومتوسطة الأجل لتعزيز التآزر فيما بين المؤسسات التشريعية والقضائية والتنفيذية.

وعلى الصعيد الدولي، لا تزال إندونيسيا تحتل مركز الصدارة فيما يتعلق بمبادرات مكافحة الفساد والمشاركة في الأنشطة المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وهي تؤكد الحاجة إلى بناء القدرة والمساعدة التقنية في البلدان النامية؛ وصدَّقت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، على الاتفاق الأكاديمي الدولي لمكافحة الفساد.

٥ - وأردف قائلا إن حكومة بلده تولي أهمية كبيرة للجهود العالمية والإقليمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وأنها كدولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اعتمدت قوانين وأنظمة كثيرة لكشف ومنع الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تنشأ في أراضيها، أو تمر أو تنتهي فيها. وهي ترى أن من الضروري أن تركز الجهود الدولية على تعزيز إنفاذ القانون وحماية الضحايا. وتشارك إندونيسيا بنشاط في عملية بالي، كما أنها استضافت مؤخرا اجتماعا لكبار المسؤولين لبحث عمليات الانتقال غير القانونية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، واعتُمد خلاله إعلان جاكرتا.

٦ - ومضى قائلا إنه يجب القيام بجهود مكافحة الإرهاب مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون. وعلاوة على ذلك، يجب القضاء على الأسباب الجذرية للإرهاب. ولذا تتمثل سياسة إندونيسيا في تشجيع الاعتدال والتسامح، بالإضافة إلى تعزيز تدابير إنفاذ القانون. وفي مطلع عام ٢٠١٣، سنَّت إندونيسيا قانونا بشأن منع تمويل الإرهاب وقمعه، وهو يوفر أساسا لتنفيذ اتفاقية عام ١٩٩٩ الدولية لقمع تمويل الإرهاب. وتواصل حكومة بلده تيسير برامج عديدة لبناء القدرة الإقليمية، وتقاسم المعلومات عن طريق مركز جاكرتا للتعاون في مجال إنفاذ القانون، والذي قام بتدريب ما يزيد على ٠٠٠ ١٣ مشارك من ٦٨ بلدا منذ إنشائه. وقد زاد تعاونه مع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) من خلال التصديق على اتفاقية الرابطة لمكافحة الإرهاب في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

٧ - واستطرد قائلا إنه يلزم تعزيز التعاون على جميع المستويات من أجل المراقبة الدولية للمخدرات. وتشارك حكومة بلده بنشاط في آليات مختلفة للمراقبة الدولية للمخدرات كما اتخذت عددا من التدابير الوقائية والتشريعية. ومن ناحية أخرى، تود إندونيسيا أن تشجع إجراء المزيد من البحوث والتعاون الدوليين نظرا للتحديات التي تشكلها المؤثرات العقلية الجديدة، والوعي والقدرة المحدودان للمسؤولين، وعدم وجود الأنظمة المتعلقة بهذه المسألة.

٨ - **السيد ديغاني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن حكومة بلده تجدد دعوتها للمجتمع الدولي من أجل التعاون مع دول العبور وتقديم الدعم لها بما يتفق تماما مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. وأضاف قائلا إنه بالرغم من مقتل أو جرح أكثر من ٠٠٠ ١٠ من موظفي مكافحة الاتجار الإيرانيين على يد تجار المخدرات المسلحين، حشدت حكومة بلده ما يزيد على ٠٠٠ ٣٠ من قوات الجيش ومن موظفي إنفاذ القانون على طول الحدود مع أفغانستان وباكستان. وقام بلده أيضا بتعزيز تحصينات ومراقبة العبور والحدود لمنع دخول قوافل الاتجار إلى بلده، وتعد الحدود الشرقية لإيران مليئة بالثغرات خاصة للقوافل الآلية والتي تجرها الحيوانات، في الطرق البرية والمائية.

٩ - ومضى قائلا إن التدابير المستفيضة التي اتخذتها حكومة بلده لمكافحة المخدرات، حظيت باعتراف المنظمات الدولية. وتتعاون حكومة بلده أيضا على الصعيد الإقليمي مع البلدان المجاورة فضلا عن بلدان ''طريق البلقان''، بما في ذلك من خلال مركزين إقليميين لتبادل المعلومات مقرهما إيران. وقد عُقدت في طهران في مطلع عام ٢٠١٣، حلقة عمل تدريبية إقليمية بشأن مكافحة غسيل الأموال، والتدفقات المالية غير القانونية والصفقات النقدية المشبوهة، بينما قدمت المبادرات الثلاثية مع أفغانستان وباكستان وخلية

التخطيط المشتركة مساهمات مهمة من خلال توفير استجابة إقليمية استراتيجية لمكافحة الاتجار.

١٠ - وبالرغم من الجهود الكبيرة لمكافحة التجارة غير المشروعة في المخدرات، والحد من الطلب عليها ومراقبة السلائف الكيمائية لا يمكن حل المشكلة ما لم تعالج الأسباب الجذرية في أفغانستان. وينبغي أن يركز الشركاء الدوليون والإقليميون على وضع الأسس لنمو اقتصادي مستدام وتحسين سُبُل العيش في أفغانستان. وقد تؤدي المبادرات الإقليمية وتدابير بناء الثقة بين أفغانستان والبلدان المجاورة لها إلى إيجاد أساس جيد لزيادة التعاون. وعلاوة على ذلك، فنظرا لأن الاتجار في المخدرات منشؤه أفغانستان ووجهاته البلدان الغربية، يتعيَّن على تلك البلدان القيام بدور أكثر نشاطا وجوهري لدعم السياسات الإقليمية والدولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات.

١١ - **السيد إندور** (السنغال): قال إن السنغال قد جعل من مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة ذات الصلة أولوية وطنية، بسبب موقعه الجغرافي عند تقاطع الساحل والمحيط الأطلسي. وما لم تتخذ تدابير قوية، فإن تلك الويلات قد تطغى على جهود التنمية الاقتصادية وتعرض للخطر الاستقرار الذي لا يزال هشا في عدد من البلدان، ولا سيما نظرا لأن غرب أفريقيا، بحدودها المليئة بالثغرات، والفقر وعدم الاستقرار، قد أصبحت سوقا مهما لاستخدام المخدرات ونقطة شحن عابر في تحويل مسار السلائف.

١٢ - وأردف قائلا إن الجهود الدولية المكثفة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية قد أدت إلى تحسينات في الإطار القانوني الدولي. وفي هذا السياق، فإن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اعتمدت خطة عمل إقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وبالرغم من ذلك فإن الجماعات الإجرامية تستفيد من التقدم في تكنولوجيات المعلومات لمراوغة أكثر نُظُم الرصد فعالية. ولذا فقد كان من المهم بصفة خاصة التصدي للأسباب الأساسية، من قبيل الفقر، والبطالة، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي؛ وتقديم المساعدة التقنية لتعزيز القدرة الوطنية على مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة؛ ولتعزيز التعاون الإقليمي والدولي.

١٣ - **السيد تشارلز** (ترينيداد وتوباغو): قال إنه بغية التصدي بصورة فعالة لويلات الجريمة والأنشطة الإجرامية ذات الصلة، ما برحت حكومة بلده تتعاون مع عدد من الشركاء الخارجيين بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية. وقد استحدثت وزارة الأمن الوطني عددا من التدابير الوقائية الرامية إلى الحد من الجريمة والعنف في المجتمعات المحلية النموذجية ذات ''الاحتياجات الشديدة''، لبناء مجتمعات محلية آمنة، ومنظمة، من خلال برامج أعمال الشرطة وبرامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية، وتعزيز السلوك الإيجابي للشباب، والتنمية.

١٤ - وأضاف قائلا إن حكومة بلده اتخذت خطوات عديدة لمواجهة العواقب السلبية للاتجار غير المشروع بالمخدرات على المجتمع، وعلى الاقتصاد والتنمية، بما في ذلك التدريب المنظم للشباب المعرض لأشد المخاطر على العمل؛ والبرامج الاجتماعية؛ ومحاكم معالجة المخدرات، وخيارات أخرى لإعادة التأهيل؛ والتوعية والتثقيف بشأن الآثار السلبية للاستخدام غير القانوني للمخدرات. وقد أنشأ بلده أيضا المجلس الوطني للمخدرات لرصد وتقييم وتنسيق تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة المخدرات وهو بصدد الانتهاء من وضع سياسة جديدة تتعلق بالمخدرات، في صورتها النهائية لعام ٢٠١٣ وخطة تنفيذية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧. وتتعاون الوكالات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المحلي والمنظمات الدينية في جميع مجالات المنع والمعالجة والتعافي.

١٥ - ولا تزال حكومة بلده تعزز التعاون الثنائي والإقليمي والدولي في مجالات من قبيل تبادل المعلومات الاستخبارية، والتعاون عبر الحدود، ولا سيما فيما بين الدول الأكثر تأثرا مباشرة بزراعة المحاصيل غير المشروعة، فضلا عن إنتاج وعبور المخدرات والمؤثرات العقلية، والاتجار بها وإساءة استعمالها. وأردف قائلا إن بلده بدافع من مسؤوليته قام بالتصديق على العديد من الصكوك الدولية وأوفى بالتزاماته الواردة فيها، و ترحب ترينيداد وتوباغو باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة وتشجع الدول الأعضاء على دعم اقتراحها باستضافة أمانة المعاهدة.

١٦ - واستطرد قائلا إنه بالرغم من بذل جهود كبيرة لمكافحة الجريمة وتعزيز نظام العدالة الجنائية، لم تحقق حكومته بعد النتائج المرجوة؛ ويتمثل أحد العوامل المهمة في نقص القدرة على جمع وتحليل البيانات ذات الصلة. ولذا فإنه يجدد طلب بلده الحصول على مساعدة تقنية من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

١٧ - **السيد نتواغاي** (بوتسوانا): قال إن منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتعزيز نُظُم العدالة الجنائية لا يزالان أولويتان رئيسيتان بالنسبة لبوتسوانا. وأردف قائلا إن حكومة بلده يساورها القلق الشديد بسبب استمرار وانتشار الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والفتيات، والزيادة التي تثير القلق في عدد الأطفال الضحايا. ولا يزال الكثير من البلدان، بما في ذلك بلده، أرضا خصبة للتجار الذين يستفيدون من أوجه الضعف التي يسببها الفقر، وعدم المساواة، والبطالة، والافتقار العام للفرص.

١٨ - واسترسل قائلا إن الجهود التي تبذلها بوتسوانا لمكافحة الاتجار بالأشخاص تستنير باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبالصكوك الإقليمية. وعلاوة على ذلك، تولي حكومة بلده أهمية كبيرة لخطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وأسهمت حكومة بلده في تقييم تنفيذها في أيار/مايو ٢٠١٣.

١٩ - ومضى قائلا إنه نظرا لأن إنفاذ قوانين مكافحة الاتجار ما برح يمثل تحديا لكثير من الدول، ينبغي إيلاء أولوية للجهود الوطنية المبذولة لمحاكمة مرتكبي الجرائم ومعاقبتهم، وبناء قدرة الدول، لا سيما قدرة الفنيين المشتركين في التصدي للاتجار بالأشخاص. وعلاوة على ذلك، يجب تعزيز قدرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ليتسنى له أن يساعد الدول الأعضاء على تنفيذ خطة العمل العالمية بمزيد من الفعالية.

٢٠ - واستطرد قائلا إنه ينبغي النظر إلى منع الجريمة ومراقبة المخدرات، ومعالجتهما باعتبارهما من المسؤوليات المشتركة بين جميع الدول، ولا مبالغة في أهمية التعاون الدولي بشأن تلك القضايا. ويعد التقييم والرصد المستمرين للتدابير المتخذة على جميع المستويات ضروريا أيضا. وبوتسوانا من جانبها، لا تزال ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها بموجب الصكوك الإقليمية والدولية الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٢١ - **السيد العوضي** (اليمن): قال إن بلده صدَّق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٣ لمكافحة الفساد، ومن أجل تنفيذهما سنَّ بلده عددا من القوانين وأنشأ عددا من الوكالات الوطنية. وفي إطار اتفاقات اليمن للتعاون التقني مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، عُقدت مؤخرا سلسلة من حلقات العمل بشأن تنسيق التشريعات المحلية مع الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب.

٢٢ - وأردف قائلا إن اليمن انضم إلى اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات غير المشروعة للأعوام ١٩٦١، ١٩٧١، و ١٩٨٨، كما قام بالتوقيع على عدد من

الاتفاقات الثنائية الرامية إلى تقديم مهربي المخدرات إلى العدالة. وسنّ اليمن قانونا لمكافحة المخدرات في عام ١٩٧٣ وأنشأ وكالة لمكافحة المخدرات في وزارة الداخلية، قامت بمنع الاتجار غير المشروع بالمخدرات في موانئ الدخول البحرية والبرية. وقام اليمن أيضا بتنظيم العديد من الحملات للتوعية بالآثار غير المواتية للمخدرات على الأفراد وعلى المجتمع. وعلاوة على ذلك، سنّ اليمن قوانين، وأنشأ أجهزة وشارك في التعاون الإقليمي ضد الاتجار بالبشر، كما أنه يشدد على أهمية معالجة الضحايا والتوعية.

٢٣ - **السيدة أستياساران أرياس** (كوبا): قالت إن جميع البلدان بغض النظر عن قوتها الاقتصادية أو مساحة أراضيها أو حجم سكانها، تتأثر بالجريمة والأشكال الجديدة للإجرام. وتقتضي مكافحة هذه الجرائم في المقام الأول، مكافحة التخلف وتعزيز إقامة نظام اقتصادي عالمي أكثر عدالة وديمقراطية وإنصافا. وليس بوسع أي بلد أن يكافح الإرهاب، والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر أو غسل الأموال بدون مساعدة. والتعاون الدولي القائم على احترام السيادة، والتشريعات المحلية والسلامة الإقليمية للدول هو أمر أساسي لمنع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها بصورة فعالة. وترفض كوبا القيام بمحاولات لفرض الخطط الوطنية للبلدان القوية على البلدان التي ترفض الإذعان لإرادتها بدعوى أن هذه الجريمة تؤثر على السلم أو الاستقرار الإقليميين أو الدوليين. ولهذا فليس من اختصاص مجلس الأمن أن يتناول هذه المسائل.

٢٤ - وأكدت من جديد استعداد كوبا للتعاون في أي جهد جاد ومتناسق لمكافحة الاتجار في المخدرات، على أساس أنه ينبغي أن تضطلع البلدان المستهلكة بأكبر قسط من المسؤولية. وأعربت عن رفض كوبا أيضا وضع أي قوائم مزورة بالبلدان التي يُزعم أنها ارتكبت أعمالا تتعلق بجرائم منظمة عبر وطنية، من قبيل القوائم ذات الدوافع السياسية التي تجمعها وزارة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي ليس لها من هدف سوى أن تكون ذريعة لممارسة سياسات قسرية انفرادية بما يخالف القانون الدولي. وفي حين تزعم حكومة الولايات المتحدة أنها نموذج يحتذى في مكافحة الاتجار بالبشر، فإنها تدعم الهجرة غير القانونية وغير المأمونة للمواطنين الكوبيين ونقلهم إلى أراضيها بموجب قانون التسوية الخاص بالكوبيين. وقد جرح أو قتل آلاف المواطنين الكوبيين نتيجة للأعمال الإرهابية التي ارتُكبت ضد كوبا طوال نصف قرن، ولا يزال بعض من اعترفوا بتلك الجرائم طليقي السراح في الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى النقيض من ذلك يجري احتجاز أربعة كوبيين على نحو تعسفي وغير عادل لمدة ١٥ عاما في سجون الولايات المتحدة لمحاولتهم إنقاذ حياة أبرياء وذلك بالتحقيق في أمر مجموعات إرهابية تنطلق من ميامي. ولم تُستخدم أراضي كوبا مطلقا ولن تُستخدم قط في تنظيم أو تمويل أو ارتكاب أعمال إرهابية ضد أي بلد، وتؤكد كوبا مجددا استعدادها للتعاون مع جميع البلدان، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، لمنع ومكافحة الإرهاب الدولي، على أساس الاحترام المتبادل والمساواة في السيادة والمبادئ والمعايير المحددة في القانون الدولي.

٢٥ - وأردفت قائلة إن كوبا تفي بجميع التزاماتها الدولية بشأن التعاون في مكافحة الجريمة المنظمة ولها سجل بارز في التصدي للجرائم الكبرى المنظمة. وجميع الجرائم المتصلة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تنظمها التشريعات الكوبية الحالية وتنص على عقوبات بشأنها. وما التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في عام ٢٠١٣، وعلى بروتوكولها المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين برا وبحرا وجوا، وبروتوكولها لمنع وقمع الاتجار بالأشخاص ولا سيما النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، إلا دليل على التزام كوبا القوي بمكافحة هذا النشاط. وكوبا طرف في

الصكوك الدولية الثلاثة عشر لمكافحة الإرهاب، ولديها قانون عام لمكافحة الإرهاب، واعتمدت مجموعة من التدابير غير التشريعية لمكافحة الإرهاب، وتمتثل بدقة لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وتؤكد كوبا مجددا التزامها الذي لا يتزعزع بمواصلة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتعزيز التعاون مع المجتمع الدولي.

٢٦ - **السيد خامونغون** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن بلده نقطة منشأ، وعبور، ووجهة للاتجار بالبشر. وقد اعتمدت حكومته خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وتنفذ بواسطة لجنة مراقبة وطنية، وقد جعلت الأولوية في خطة التنمية الاجتماعية الاقتصادية الوطنية الحالية لمكافحة ذلك الاتجار، وأولت اهتماما خاصا لإنفاذ القانون وتقديم المساعدة إلى الضحايا. ويشارك بلده في مبادرات إقليمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، استضاف بلده في فيينتيان الاجتماع الوزاري التاسع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) بشأن الجريمة عبر الوطنية.

٢٧ - وأضاف قائلا إنه يجب دون إبطاء، كسر الحلقة المفرغة المتمثلة في إساءة استعمال المخدرات، والاتجار بالمخدرات، والفقر. وينبغي أن يقدم المجتمع الدولي المزيد من الدعم لأكثر البلدان تأثرا، بالتصدي للأسباب الجذرية للمشكلة. ويجب تنفيذ استراتيجيات للحد من العرض والطلب بطريقة أكثر توازنا على أساس إعلان وخطة عمل سياسيتين بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية، التي اعتمدتها لجنة المخدرات في عام ٢٠٠٩.

٢٨ - واستطرد قائلا إن حكومة بلده لم تتمكن من الوفاء بهدفها وهو القضاء على زراعة الخشخاش بحلول عام ٢٠١٣، وذلك بسبب استمرار وجود الفقر الذي يسود مناطق نائية ويتعذر الوصول إليها، ولعدم كفاية المهن البديلة وعدم استدامتها. وبالرغم من ذلك، تكثف حكومة بلده من جهودها من خلال تدابير المراقبة الخاصة والعاجلة لضمان عدم تزايد زراعة الخشخاش. وهي تعتقد اعتقادا قويا أن القضاء على الفقر والتنمية المستدامة ضروريان للقضاء على زراعة الأفيون، وتشدد على أهمية التعاون الإقليمي والدولي، وعلى المساعدة في هذا الصدد.

٢٩ - **السيد مؤمن** (بنغلاديش): قال إن حكومة بلده ملتزمة بإقامة مجتمع متحرر من الفساد وقد منحت لجنة مكافحة الفساد التابعة لها استقلالا كاملا من خلال قانون سنَّه البرلمان في عام ٢٠١٢. وأصدرت قوانين لمنع غسل الأموال، ومكافحة الإرهاب وتنظيم المساعدة القانونية المتبادلة، واعتمدت في هذا الصدد نهجا يقوم على عدم التسامح مطلقا. وهي تلتزم باتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا للتعاون الإقليمي بشأن قمع الإرهاب وبروتوكولها الإضافي وبمبادرة خليج البنغال المتعلقة باتفاقية التعاون التقني والاقتصادي المتعددة القطاعات بشأن التعاون لمكافحة الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار غير المشروع بالمخدرات. كما أنها طرف في جميع اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وتدعم إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي تشمل تعريفا للإرهاب وتمييزه عن النضال المشروع لتحقيق المصير.

٣٠ - وأضاف قائلا إن بنغلاديش باعتبارها بلدا من بلدان المنشأ، والعبور، والوجهة للاتجار بالأشخاص، تؤدي دورا بارزا في المبادرات العالمية والإقليمية لمكافحة الاتجار. وقد سنَّت تشريعات وطنية لقمع الاتجار بالبشر، تنفذ من خلال خطة العمل الوطنية لديها للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، وتنص على الرصد والتنسيق المنتظمين بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية. وأردف قائلا إنه لا يمكن مع ذلك، القضاء على الاتجار بالبشر ما لم تعالج أسبابه الاجتماعية والاقتصادية

والثقافية والديمغرافية الأساسية. وينبغي على دول الوجهة أن تخفف القيود وتيسِّر الهجرة العادية حتى لا يقع الأشخاص ضحية للمتجرين بالبشر.

٣١ - ومضى قائلا إن موقع بلده وحدوده الطويلة المليئة بالثغرات تجعله هشًّا إزاء الاتجار بالمخدرات، ولا سيما فيما بين الشباب، وسكان الأحياء الفقيرة. وقد اعتمد بلده استراتيجية ذات ثلاثة شُعب تتألف من العرض، والطلب، وتخفيف الضرر. وتقصر السياسة بشكل صارم استخدام المخدرات على الأغراض المشروعة. أما تخفيض العرض وهو مفتاح مكافحة إساءة استخدام المخدرات، فينطوي على برامج تنمية بديلة مستدامة للمزارعين، فضلا عن التنمية الاقتصادية العامة للمناطق المعنية. وفيما يتعلق بجانب الطلب، تقوم الأسرة والمنظمات الدينية ولا سيما وسائط الإعلام بدور مهم في التوعية بإساءة استخدام المخدرات. ويعد التمويل والتدريب المناسبان ضروريين لمساعدة الضحايا وإنفاذ التشريعات.

٣٢ - **السيد شيبانوفيتش** (الجبل الأسود): قال إن حكومة بلده تضفي أولوية عليا على مكافحة جماعات الجريمة المنظمة، ولا سيما المتجرين بالمخدرات بصورة غير مشروعة. وأضاف قائلا إنها طرف في جميع اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقد اعتمدت بمساعدة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، استراتيجية وطنية بشأن المخدرات للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠ تنفذ من خلال خطة عمل. وقد بنيت الاستراتيجية والخطة على الدروس المستفادة في شتى أنحاء العالم وصممت بحيث تتناول الاتجار بالمخدرات، وإساءة استعمالها، وإنتاجها، بطريقة متكاملة.

٣٣ - ومضى قائلا إن حكومة بلده ملتزمة بتعزيز تدابير المنع والعلاج الحالية، مع التركيز خاصة على الشباب. وقد أُنشئ مجلس وطني لمنع إساءة استعمال المخدرات، يرأسه رئيس الجبل الأسود، في عام ٢٠١٠. وتقوم حكومة بلده بتعزيز معالجة الاعتماد على المخدرات، من خلال نهج يشدد على الصحة والبُعد الإنساني في مجال استعمال المخدرات. وقد قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة منحة في شكل معدات لاكتشاف السلع غير القانونية.

٣٤ - وأردف قائلا إنه ينبغي أن تكتمل الجهود الوطنية للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية، بتنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة وبشراكات دولية وإقليمية، بما في ذلك شراكات فيما بين المنظمات الدولية. ويجب كفالة تمويل يمكن التنبؤ به ومستدام لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ليتسنى له الوفاء بولايته.

٣٥ - **السيد تسفاي** (إثيوبيا): قال إن حكومة بلده اعتمدت سياسة للعدالة الجنائية تركز على الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والفساد والإرهاب، وتعزز التعاون بين الشرطة والمدعين العامين والقضاء، وتشدد على التعاون الدولي والشراكات، ولا سيما في مجال بناء القدرة وفي مجال تقاسم المعلومات الاستخبارية وأفضل الممارسات. ويُعد ذلك التعاون مهما أيضا في التحقيقات التي تجري بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وحماية الضحايا والشهود، وفي نقل الأشخاص المحكوم عليهم، وتسليم المجرمين، والمساعدة القانونية المتبادلة، ومصادرة حصائل الجريمة وإعادتها.

٣٦ - وأضاف قائلا إن الاتجار بالأشخاص والمخدرات وما يرتبط بذلك من جرائم، لا يزالان يمثلان مشكلة رئيسية في القرن الأفريقي. ويواجه الضحايا إساءات تشمل الاعتداءات البدنية والجنسية، والحبس الانفرادي، والسجن والقتل. ويؤدي الفقر، والبطالة، وانعدام الفرص الاجتماعية الاقتصادية إلى جعل السكان ضعفاء إزاء الاتجار. وستقتضي الحلول الطويلة الأجل تنمية اقتصادية، وإرساء للديمقراطية، وحوكمة. ولذا فقد أطلقت حكومة بلده حركة وطنية

لمكافحة الاتجار بالبشر، يشرف عليها المجلس الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر. وتتمثل الأهداف الرئيسية للمجلس في التوصل إلى حل طويل الأجل للمشكلة، وفي مساندة حقوق المهاجرين وحمايتهم من المرض والموت.

٣٧ - وأردف قائلا إن حكومة بلده ملتزمة بمكافحة الفساد والجرائم ذات الصلة وتقديم الجناة إلى العدالة، بغض النظر عن مركزهم أو حالتهم الاجتماعية. وتنظم حكومة بلده برامج توعية ترمي إلى إقامة مجتمع لا يتسامح إطلاقا مع الفساد.

٣٨ - واستطرد قائلا إن سياسة المخدرات الوطنية لإثيوبيا تستند إلى صكوك الأمم المتحدة بشأن مراقبة المخدرات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والفساد، وحكومة بلده طرف في تلك الصكوك. وتنفذ حكومة بلده برنامجا متكاملا وطنيا للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ بمساعدة تقنية من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٣٩ - **السيدة نجم** (البحرين): قالت إن حكومة بلدها قد اتخذت خطوات فعالة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص، والتوعية بتلك الظاهرة في المجتمع البحريني. وأضافت قائلة إن بلدها باعتباره عضوا مؤسسا في مجموعة أصدقاء الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر عمل أيضا على تكامل جميع الوزارات والوكالات الحكومية المعنية، واعتمد تشريعات ونفذ مبادرات استراتيجية جعلت من بلدها رائدا في مكافحة تلك الويلات.

٤٠ - وأضافت قائلة إن اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص أُنشئت في عام ٢٠٠٨، وهي تعمل بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني لحماية الضحايا، بمن فيهم الضحايا الأجانب. وقد اعتمدت حكومة بلدها أيضا خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، مع التركيز على بناء قدرات جميع الكيانات الوطنية المعنية وزيادة عدد المشاركين في حلقات العمل الإقليمية والدولية بشأن تلك المسألة، بالإضافة إلى إطلاق حملة للتوعية بالاتجار بالأشخاص في شتى دور العبادة. وتشمل التدابير الأخرى توفير خط ساخن للمساعدة، وتوفير الدعم النفسي وإنشاء مآوى لضحايا الاتجار بالأشخاص. وقد أنشأت هيئة تنظيم سوق العمل، موقعا يشرح حقوق العمال المغتربين بمختلف اللغات بالإضافة إلى خط ساخن سري. واختتمت قائلة إن وزارة العمل زادت من عدد المفتشين لضمان احترام حقوق العمال المغتربين.

٤١ - **السيدة بنيا** (بيرو): قالت إن حكومة بلدها أيّدت التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن التعاون الدولي لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية (A/68/126). وهي على استعداد لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة المتعلقة ببرامج التنمية البديلة، والتي أدت في بيرو إلى تحسين الحالة الاجتماعية الاقتصادية للأسر التي تعيش في مناطق زراعة الكوكا. وتؤيد حكومة بلدها ضرورة توفير موارد كافية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ليتسنى له الاضطلاع بعمله، تلبية للطلب المتزايد للحصول على مساعدته التقنية. وفيما يتعلق بالتوصية بضرورة قيام لجنة المخدرات بدور رئيسي في الإعداد للدورة الاستثنائية للجمعية العامة سنة ٢٠١٦، بشأن مشكلة المخدرات العالمية، يؤكد وفد بلدها ضرورة الحفاظ على مهام هيئات رقابة المخدرات المتخصصة.

٤٢ - وأردفت قائلة إن الممثل الدائم لبيرو لدى المنظمات الدولية في فيينا، بصفته رئيسا للجنة المخدرات، يقود التحضيرات للاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ الدول الأعضاء للإعلان السياسي وخطة العمل لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية، المقرر عقده في عام ٢٠١٤، كما يجمع الآراء والمقترحات من الوفود بهدف صياغة إعلان وزاري مشترك.

٤٣ - وتؤكد بيرو من جديد مبدأ المسؤولية المشتركة والمتقاسمة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية. كما تؤكد الحاجة إلى المزيد من التعاون الدولي ومساعدة البلدان المنتجة على مكافحة مشكلة المخدرات.

٤٤ - **السيد تانين** (أفغانستان): قال إنه ما من بلد أكثر وعيا من بلده بالتهديد الذي تشكله المخدرات على السلام والاستقرار والتنمية، والذي بسببه تعد مشكلة المخدرات إرثا لثلاثة عقود من النزاع، مما أفضى بمؤسسات الدولة إلى حالة انهيار وقوض النسيج الاجتماعي للمجتمع. وسيتطلب القضاء على المخدرات غير المشروعة من أفغانستان وقتا وجهودا دؤوبة من جانب جميع المعنيين. وتبلغ زراعة وإنتاج المخدرات أعلى مستوى لها في مناطق تتسم بأعلى مستويات العنف وانعدام الأمن، حيث تقوم شبكات الإرهابيين والمتطرفين المسلحين باستغلال عوائد إنتاج المخدرات لمواصلة دائرة العنف. وتُعد جهود مكافحة المخدرات عنصرا مهما في استراتيجية الأمن الوطنية العامة. وتقوم وحدة شرطة مكافحة المخدرات في وزارة الداخلية بالقضاء على زراعة المخدرات وإنتاجها والاتجار غير المشروع بها، وساقت إلى العدالة مهربين كبار. وتقوم وزارة مكافحة المخدرات بتنفيذ استراتيجية مراقبة وطنية متعددة العناصر تشمل إنفاذ القانون، وسُبُل العيش البديلة، والحد من الطلب، والتوعية العامة؛ والدعوة المناهضة للمخدرات وتتمتع بالدعم من جانب جميع قطاعات المجتمع.

٤٥ - وأردف قائلا إنه في الوقت الذي لا تدخر فيه حكومته جهدا لتخليص المجتمع الأفغاني من المخدرات، فإنها مقتنعة بأن الحل الحقيقي سيتطلب جهدا إقليميا ودوليا شاملا يركز على الإنتاج والاتجار والاستهلاك. ولذا يجب أن يظل مبدأ تقاسم المسؤولية أساسا للجهود الجماعية للقضاء على المخدرات؛ ولن يكفي التركيز على الإنتاج فقط. ويجب استكمال جهود القضاء على زراعة وإنتاج المخدرات، بجهود دولية وإقليمية قوية للقضاء على الاتجار، بما في ذلك السلائف الكيميائية المستخدمة في الإنتاج. وفي هذا الصدد، تحث أفغانستان شركاءها الدوليين على القيام بما يلزم للحد من الطلب.

٤٦ - ومضى قائلا إنه يجب أيضا ضمان التقدم المستدام في مجال سُبُل العيش البديلة؛ فالمزارعون الأفغان يزرعون المخدرات بدافع اليأس وليس خيارا منهم. وستواصل حكومة بلده العمل ليس فقط بغية القضاء على المخدرات وإنما أيضا لتقوية الاقتصاد وتحقيق الاستقرار والرخاء في الأجل الطويل. وتقوم أفغانستان بالعمل بصورة وثيقة مع الشركاء الإقليميين والشركاء المعنيين الآخرين وفقا لمبادرة ميثاق باريس. وفي الختام شكر المجتمع الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بصفة خاصة، لدعمهما ومساعدتهما المستمرتين.

٤٧ - **السيد أوليفييرا** (البرازيل): قال إن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية تتطلب المزيد من الجهود لضمان التعاون الفعال، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب. ويجب أن تشمل الإجراءات المتسمة بالكفاءة منع الجريمة إلى جانب تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والتنمية المستدامة. ويجب تحقيق المشاركة العالمية في اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها.

٤٨ - وتولي البرازيل أهمية خاصة للشباب في سياق منع الجريمة. وبرنامجها الوطني للأمن العام والمواطنة، يقرن استراتيجيات السلامة العامة التقليدية بإجراءات لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف وتعزيز المشاركة المجتمعية في المبادرات الحكومية في المناطق المتأثرة بالجريمة. ويركز البرنامج أيضا على حماية الأطفال في حالات الضعف ويدعم عمل وحدات التهدئة التابعة للشرطة في ولاية ريو دي جانيرو.

٤٩ - وأردف قائلا إن البرازيل يساورها القلق جراء التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء فيما يتعلق بمهمة تعزيز الإطار القانوني الدولي لشبكة الإنترنت. فجريمة الفضاء

الإلكتروني تعد ظاهرة عالمية حقا تنطوي على تعقيدات تقنية كبيرة؛ ولذا تتطلب الحلول الفعالة لها مشاركة المجتمع الدولي برمته، لمنع جرائم الفضاء الحاسوبي وضمان احترام حقوق الإنسان كلها بما في ذلك الحق في الخصوصية، احتراما كاملا. وفي هذا الصدد، تدعم البرازيل الأعمال التي يقوم بها فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية بشأن جرائم الفضاء الحاسوبي.

٥٠ - واستطرد قائلا إن البرازيل تؤيد بقوة مبدأ تقاسم المسؤولية لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، استنادا إلى الإطار الذي توفره اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة، حيث لا يمكن إيجاد حل بدون المشاركة الفعلية من أكبر مستهلكي المخدرات غير المشروعة في العالم. وقد قامت البرازيل بتحديث تشريعاتها وسياساتها الوطنية لكي تتضمن جانبي الصحة العامة وحقوق الإنسان. وعلى الصعيد الدولي، ما برحت البرازيل تقوم بجهود لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف والإقليمي ودون الإقليمي في مكافحة المخدرات مع التركيز على جيرانها في أمريكا الجنوبية.

٥١ - **السيدة الظاهري** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن بلدها بصفته مركزا للتجارة والمالية العالمية ويرحب بمواطنين من حوالي ٢٠٠ بلد، ملتزم بتوفير بيئة آمنة تفضي إلى العمل والتعايش السلمي في وئام، إلى جانب مكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الإرهاب الدولي. والإمارات العربية المتحدة طرف في جميع الصكوك الدولية ذات الصلة، وبهذه الصفة سنَّت تشريعات وطنية تتفق مع التزاماتها الدولية، وهي عضو نشط في منتدى مكافحة الإرهاب العالمي. واستنادا إلى استراتيجية مكافحة الإرهاب العالمية التابعة للأمم المتحدة، أنشأت حكومة بلدها أيضا لجنة وطنية لمكافحة الإرهاب.

٥٢ - وإلى جانب الجهود المحلية لمكافحة غسل الأموال، تشارك حكومة بلدها بهمة في جميع الأنشطة الإقليمية والدولية في تلك المجالات. وسيبدأ مركز مكافحة التطرف العنيف في أبو ظبي الذي أُنشئ مؤخرا، العمل قريبا تحت اسم ''هداية'' ("guidance")، وهو اسم يدل على التزام بلدها بتعزيز الحوار والقيام بدور ريادي صوب الأمام.

٥٣ - وقد صدَّقت الإمارات العربية المتحدة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها الاختياري، لمنع وقمع الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال والمعاقبة عليه. وقد قامت بدور نشط في الجهود الدولية لمعالجة الاتجار بالبشر، وعملت بصورة وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة. وتوضح البيانات أن حملتها الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، التي أُطلقت منذ ٧ سنوات تحدث أثرا ملموسا. وقد أبرمت حكومة بلدها أيضا اتفاقات ثنائية مع عدد من البلدان المصدرة للعمالة، لتعزيز مكافحة تلك الظاهرة اللاإنسانية.

٥٤ - ومضت قائلة إن الخسائر التي تعرضت لها التجارة العالمية في عام ٢٠١٢ بسبب القرصنة الدولية قد تجاوزت ٥ بلايين من دولارات الولايات المتحدة. وتقوم حكومة بلدها بدور بارز في الجهود الدولية لمكافحة القرصنة من خلال عضويتها في فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة ساحل الصومال.

٥٥ - وبدافع من التزام الإمارات العربية المتحدة بعدم انتشار الأسلحة النووية، انضمت إلى عدد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتعمل على بناء قدرة للكشف عن أي مواد نووية تستورد إلى بلدها أو تصدَّر منه. وتُحظر شحنات أسلحة الدمار الشامل والأعتدة ذات الصلة ووسائل إيصالها. وتشمل التدابير المتخذة لرصد عبور المواد المحظورة إنشاء سلطة وطنية مؤخرا لأمن الحدود، والمعابر، والمناطق الحرة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١:٥٥.